بسم الله الرحمن الرحيم

محاضرات القانون الجنائي الدستوري

موجه لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص القانون الجنائي

من إعداد الدكتورة مرنيز فاطمة

السنة الجامعية: 2022-2023

www.v30v.com

الشرعية الدستورية في قانون الإجراءات الجزائية

- لا يمكن متابعة شخص ما لم يأت بالفعال جرمها القانون وقرر لها عقوبات جزائية، فالفعل لا يعتبر جريمة إلا إذا نص على ذلك قانون العقوبات أو غيره من القوانين التي تتضمن أحكام الجزائية، وهذا ما يعرف بمبدأ شرعية التجريم والعقاب. كما لا يمكن النص على الجرائم وعقوباتها دون تطبيقها
- وتحقيق الغاية المرجوة منها، لذلك كان لزاما على الدولة أن تضع قواعد أخرى تكفل تطبيق القواعد الموضوعية في التجريم والعقاب تحت مسمى قانون الإجراءات الجزائية.

www.v30v.com

مبدأ الشرعية في قا.ا.ج

- تعتبر الشرعية الإجرائية مجرد حلقة من حلقات الشرعية الجنائية العامة التي يخضع لها القانون الجنائي:
- مبدأ شرعية التجريم والعقاب= " لا جريمة لا عقوبة بغير نص".
- **مبدأ الشرعية الإجرائية** = "لا عقوبة بغير حكم قضائي".
- مبدأ شرعية التنفيذ العقابي.

www.v30v.com

وتتمثل حلقات الشرعية الجنائية العامة في:

- مبدأ شرعية التجريم والعقاب.
- مبدأ الشرعية الإجرائية.
- مبدأ شرعية التنفيذ العقابي.

www.v30v.com

هل صحيح: هناك علاقة تلازم بين مبدأ شرعية التجريم والعقاب، ومبدأ الشرعية الإجرائية ؟

- المشرع رسم الطرق المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة: الوقائع المجرمة + المسؤول عن ارتكابها.
- لقد ظهرت الحلقة الأولى من الشرعية الجنائية تحت مسمى:" **لا جريمة لا عقوبة لا تدبير امن إلا نص**" أو مبدأ شرعية التجريم والعقاب، لكي تحمي الإنسان من خطر التجريم والعقاب بغير الأداة التشريعية، على أن هذه الحلقة وحدها لا تكفي لحماية حرية الإنسان إذا أمكن القبض عليه أو حبسه أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمته مع **افتراض إدانته**، فإذا عجز عن إثبات براءته اعتبر مسؤولا عن جريمة لم تصدر عنه.

www.v30v.com

التأسيس القانوني لمبدأ الشرعية الإجرائية

- لذلك، كان لابد من استكمال حلقة الشرعية الجنائية بحلقة تحكم تنظيم الإجراءات التي تتخذ قبل المتهم على نحو يضمن الحرية الشخصية، وتسمى هذه الحلقة الثانية **بالشرعية الإجرائية**، ويتحدد جوهر هذه الشرعية في **افتراض براءة المتهم**.
- ولقد تأكد مبدأ الشرعية الإجرائية من خلال المادة 165/1 من التعديل الدستوري 2020:" يقوم القضاء على أساس مبدأ الشرعية والمساواة". المادة 43 من ذات الدستور: "لا إدانة إلّا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم". وأيضا المادة 44 منه:" لا يتابع أحد ولا يوقف أو يحتجز، إلا ضمن الشروط المحددة بالقانون.."

www.v30v.com

التعريف بمبدأ الشرعية الإجرائية

- الشرعية الإجرائية هي التزام السلطة العامة أثناء ممارسة اقتضائها حقها في العقاب بالقواعد القانونية التي تحدد طرق وأساليب التحري عن الجرائم والتحقيق فيها والبحث عن مرتكبيها ومحاكمتهم بمرعاه التوازن بين مصلحة المجتمع في توقيع العقاب ومصلحة المتهم بتوفير كامل الضمانات التي يوجبها القانون.
- لذلك، كان لابد من استكمال حلقة الشرعية الجنائية بحلقة تحكم تنظيم الإجراءات التي تتخذ قبل المتهم على نحو يضمن الحرية الشخصية، وتسمى هذه الحلقة الثانية **بالشرعية الإجرائية**، ويتحدد جوهر هذه الشرعية في **افتراض براءة المتهم.**

www.v30v.com

الأسس التي يقوم عليها مبدأ الشرعية الإجرائية

- مبدأ إنفراد الاختصاص التشريعي في قا.ا.ج
- مبدأ الرقابة القضائية على الإجراءات الجزائية.
- مبدأ لا عقوبة بغير دعوى جزائية.
- مبدأ ضمان الحرية الشخصية للمتهم.

www.v30v.com